فوق الطاولة

د. سعد بساطة

مديرون: ينشرون السعادة أينما ذهبوا.. ومديرون ينشرون السعادة إذا ذهبوا !

يلملم الدكتور المدير (...) أوراقه من مكتبه في الطابق الثاني من مبنى الهيئة الـ(...) استعداداً لمغادرته بعد أن قضى سنوات طويلة رئيسا لها.. وبحكم القانون لا يجوز التجديد له؛ وبذاك فإن مغادرته هي مغادرة اللاعائد إلا زائراً وضيفاً..!

خلال تلك السنوات تحمّل صاحبنا الكثير من مدح وذم من الرؤساء والمرؤوسين على مختلف اتجاهاتهم.. سنوات مشى فيها بعبد طريق النجاح يساراً ويميناً وقاد أموراً كبرى وأخرى صغرى في بعض الأماكن الأخرى..

نعم يلملم أوراقه ولا أعلم ماذا يخبئ له المطبخ الإداري؟ وهل في باله أن يرسله إلى موقع عملي جديد أم إنه سيعود إلى بيته الذي هجره منذ استلم مسؤولياته الإدارية..؟

يجيب هنا صديقي م. عصام – من خبرته في العمل بآسيا – هنالك حكمة يابانية تقول: «لحظة اللقاء الأول هي بداية التحضير للوداع»، وقد تنطبق هذه المقولة بشكل كبير على المديرين والمسؤولين عند توليهم للمناصب، ويروي أحد المديرين السابقين قائلاً: «عندما غادرت منصبي، أقام أحد الزملاء حفلاً كبيراً لموظفي الوزارة احتفالاً برحيلي، رغم أنني لم أؤذه يوماً، ولكني كنت منضبطاً، وأحاول أن أحارب التسيب في العمل، وبعد أكثر من سنة، فوجئت بالرجل نفسه يطرق باب بيتي، ويقبل رأسي قائلاً: أعتذر إليك! لم أعرف كم كنت راقياً ومنصفاً في تعاملك مع الموظفين إلا بعد أن جاء من خلفك.. سامحني أرجوك..».

قبل أن نستطلع كيف يجب على المدير أن يتعامل مع فريقه ومع من تولى مسؤولية خدمتهم؛ لا بأس أن نعرض أن هنالك مدرستين في الإدارة؛ الأولى: ترغب في بقاء المدير سنوات طوال بخبراته التي تتراكم مع الزمن؛ وأخرى تختلف عنها؛ فهي تدعو للتجديد كل ٤–٦ سنوات؛ فالمدير الجديد له رؤية مختلفة مما يثري العمل.

هنالك قصص كثيرة لمسؤولين اغتروا بمناصبهم، فمنهم من كان لا يقبل بوجود أي كرسي في مكتبه إلا كرسيه ليظل الموظفون واقفين على حين هو جالس على كرسيه، وآخرون كان شغلهم الشاغل التسويق الذاتي على منصات التواصل ووسائل الإعلام من دون اكتراث حقيقي بالعمل والمسؤوليات الكبيرة على عواتقهم، أما الأسوأ على الإطلاق فمن كانوا يمارسون التجبر والتسلط على موظفيهم باستخدام قوة السلطة، ولم يعد أحد يلقي لهم بالاً بمجرد أن غادروا تلك الكراسي.

نستعرض عدداً من النصائح عبر التاريخ حول فن التعامل مع الموظفين:

«الخير الذي تفعله في الصباح، سوف ينساه الناس غالباً في المساء، هذه هي الحياة وبحث هذا مع الجميع، لذا لا تتذمر واستمر بفعل الخير»، بأولو كويلو.

«من تصدر لخدمة العامة، فلا بد أن يتصدق ببعض من عرضه على الناس، لأنه لا محالة مشتوم، حتى وإن واصل الليل بالنهار»، ابن حزم الأندلسي.

«كن كمن لا يبتغي محمدة الناس ولا يكسب ذمهم، فنفسه منهم في عناء والناس منه في راحة»، لقمان الحكيم.

«من السهل التعامل مع التماسيح لأنهم يحاولون قتلك وأكلك مباشرة، ومن الأصعب التعامل مع الناس لأنهم يتظاهرون بأنهم أصدقاؤك في البداية»، ستيف إروين.

«المديرون الأكفياء يحبون من تلقاء أنفسهم خدمة من هم في حاجة إلى هذه الخدمة»، فيودور دوستويفسكي.

وختاماً، فجميع المديرين والمسؤولين مصيرهم الرحيل عن الكرسي عاجلاً أم آجلاً، والكل سيغادر، وسيذهب اللقب، ولن تبقى إلا الذكرى طيبة كانت أم سيئة، وستنطق من خلفك وتشهد عليك أعمالك. وتعجبني كلمة سفير أسبق كان يزور الدولة المضيفة من فترة لأخرى بعد رحيله، ويحرص الكل وعلى رأسهم موظفوه السابقون على الاحتفاء به رغم تقاعده وتركه للمنصب، ويعبر عن ذلك بقوله: «عندما آتي أطمئن لأعرف هل كان عملي ناجحاً أم لا من خلال علاقات الصداقة الإنسانية مع المسؤولين والشعب في خدمة بلدي».

تجار مفرق: شراء الخضر بالحبة والحبتين

العقاد لـ«الوطن»: تصدير البندورة السورية إلى الخليج

رامز محفوظ

خلال جولة لـ«الوطن» على محال بيع الخضر والفواكه في دمشق، أكد العديد من تجار المفرق أن استهلاك المواطنين للخضر والفواكه انخفض خلال رمضان الحالي على عكس السنوات السابقة، وذلك نتيجة غلاء الأسعار الذي لم تشهده الأسواق من قبل بالتوازي مع ضعف القوة الشرائية.

وبيّن بعض التجار أن نسبة لا بأس فيها من المواطنين يشترون الخضر بـ«الحبة» من كل نوع ويكتفون بشراء مستلزمات «طبخة» واحدة، وأن الإقبال على شراء الفواكه ضعيف جداً والتركيز الأكبر على شراء الخضر.

ولم تشهد الخضر والفواكه أي انخفاض على أسعارها، بل على العكس ارتفعت أسعار بعض الأصناف مثل البندورة التي تراوح سعر الكيلو منها بين ٣٥٠٠ ليرة و٤٥٠٠ ليرة حسب نوعها، كما تراوح سعر كيلو البطاطا بين ٢٤٠٠ و٢٨٠٠ ليرة وكيلو البصل بين ٧٥٠ و١٠٠٠ ليرة وكيلو الزهرة بين ١٢٠٠ و١٤٠٠ ليرة وكيلو الكوسا بين ٢٨٠٠ و٣٥٠٠ ليرة والباذنجان بين ٣٨٠٠ و٤٣٠٠ ليرة والفول الأخضر بين ٢٥٠٠ و٢٩٠٠ ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أرجع عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه محمد العقاد سبب عدم انخفاض أسعار الخضر خلال الفترة الحالية لقلة التوريدات التي تأتي إلى سوق الهال من الساحل السوري والتي انخفضت بنسبة ٣٥ بالمئة نتيجة عدم استقرار الطقس لغاية الآن، لافتاً إلى أن هناك عدة عوامل أخرى أدت إلى ارتفاع أسعار الخضر خلال شهر رمضان منها ارتفاع أجور النقل بين المحافظات والرياح الشديدة التي تسببت بتخريب البيوت البلاستيكية.

وأشار إلى أن التكاليف مرتفعة حالياً، إذ إن أجرة نقل الشاحنة المحملة بالخضر والفواكه من طرطوس إلى دمشق أصبحت اليوم ٥٥٠ ألف ليرة بعد أن كانت منذ نحو الشهر٢٢٥ ألف ليرة وهذه الأجرة ليست ثابتة وتتغير مع تغير أسعار المازوت كما أن سعر الفليتة الفارغة التي تعبأ بها الخضر والفواكه ٢٥٠٠ ليرة.

ولفت إلى أن نمو الثمرة ونضجها بشكل جيد مثل ثمرة البندورة على سبيل المثال يحتاج لنحو ٢٠ يوماً من الطقس الدافئ والمشمس متوقعاً في الوقت نفسه أن تنخفض أسعار الخضر خلال مدة عشرة أيام في حال استقرار الطقس وبقاء الجو مشمساً.

وبين العقاد أن الطلب على الخضر والفواكه خلال رمضان الحالي أقل بكثير من الأعوام السابقة نتيجة غلاء الأسعار وقلة التوريدات.

وعن حركة الصادرات، بين العقاد أنه منذ نحو أسبوع يتم تصدير ما يقارب ١٠ برادات يومياً إلى العراق ودول الخليج، حمضيات إلى العراق وبندورة وتفاح تذهب إلى دول الخليج، كاشفاً أنه لم يتم لغاية الآن تطبيق قرار إلغاء المناقلة على الحدود العراقية.

وأكد أن أسعار الخضر في كل الدول المجاورة لسورية مرتفعة حالياً وليس في سورية فقط وعلى الرغم من ارتفاعها هنا، إلا أنها تبقى أقل من كل الدول المجاورة، ونتيجة انخفاض أسعارها ازداد الطلب عليها خلال الأيام القليلة الماضية من دول الخليج، مبيناً أن موجة الصقيع الماضية التي اجتاحت البلاد أثرت في كل الدول المجاورة وليس في سورية فقط.

وأشار العقاد إلى أن إنتاجنا من الفول والبازلاء سيكون أقل من للعام الماضي، لأن موجة الصقيع الماضية أثرت في إنتاجهما.

ثمانية أشهر على إعلان الجيولوجيا استثمار الزيوليت

خبراء لـ«الوطن»: استخدامه يوفر الكثير من النفقات واستهلاك الطاقة

طلال ماضي

مضى أكثر من ثمانية أشهر على إعلان «المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية» العمل على استثمار «الزيوليت» عبر التحضير لاستخراج ٥٠ ألف طن خام منه خلال المرحلة الأولى، وترتفع إلى ١٠٠ ألف طن في المرحلة الثانية، تمهيداً لمعالجته واستخدامه في الزراعة والصناعة، إلا أن العمل مازال في طور الدراسات والتقييم، وقيد الاستثمار بحسب سمير أسد مدير عام المؤسسة في تصريح لصحيفة «الوطن».

وفي الوقت الذي طرحت فيه هيئة الاستثمار السورية فرصة استثمارية جديدة – اعتبرتها فرصة المرحلة – في قطاع الصناعات التحويلية باستثمار مادة «الزيوليت» في منطقة جنوب شرق دمشق، تمكن الدكتور محمود علي عبد الله المدرس في كلية الهندسة المدنية بجامعة البعث من دراسة تطبيق مواد الزيوليت في تقنيات الخلط الدافئ للإسفلت، واعتبر في تصريح لصحيفة «الوطن» أن بحثه هو الأول في الوطن العربي حول استثمار معادن الزيوليت الطبيعي في إنتاج المجبول البيتومينى ودراسته.

وأكد عبد الله أن الأهمية الاقتصادية من استخدام الزيوليت في المجبول البيتومينى تكمن في تقليل استهلاك الطاقة اللازمة لإنتاج المجبول، وتخفيضها من درجة حرارة ١٦٠ درجة إلى ١٣٠ درجة، وتوفير استيراد الإضافات اللازمة للمجبول، إضافة إلى الحد من انبعاث الغازات والدخان والروائح الصادرة من المجابل البيتومينية أو الإسفلتية.

وأشار عبد الله إلى الفرق بين الزيوليت الطبيعي والصناعي، حيث تبلغ كلفة الكيلو غرام الواحد من الزيوليت الصناعي ٣٠ دولاراً في حين لا تتجاوز تكلفة الطن من الزيوليت الطبيعي ١٠٠ دولار، ومقدار التوفير بالطاقة يتراوح بين ٢٠ و٥٠ بالمئة.

الدكتور باسم علي المدرس بالجامعة العربية الدولية الخاصة بين أن الزيوليت ثروة وطنية صحية موجودة بكميات كبيرة بحسب تقديرات المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية، مؤكداً أن استخدام الزيوليت في المجبول الإسفلتي له بعد اقتصادي ويعطي ديمومة، ويعمل على تحسين خصائص الرصف الدافئ، وهو منتشر في العالم ومن الضروري الاتجاه إلى استثمار الزيوليت كمضاف في عملية إنتاج خلط الإسفلت الخرساني الدافئ والحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث من التسخين وتوافر الوقود اللازم لعملية التسخين إضافة إلى تحسين خصائص المجبول الإسفلتي.

وأشار علي إلى أن العائق الرئيسي لإنتاج المجبول البيتومينى الدافئ في سورية هو عدم توافر الإضافات المطلوبة لتصنيعه وصعوبة استيرادها من الخارج، إضافة إلى سعرها المرتفع، والبديل هو الاعتماد على الزيوليت الطبيعي كمادة رخيصة ومتوافرة في إنتاج أنواع جديدة من المجبول البيتومينى.

الدكتور فايز سليمان المدرس في جامعة البعث أكد أهمية تطبيق الزيوليت في إنتاج المجبول الإسفلتي بمواصفات ممتازة وبدرجات حرارة أقل، لافتاً إلى أن الدراسات العلمية حول استخدامه والجدوى الاقتصادية من الاستخدام واعدة، وتخفف من النفقات المالية والانبعاثات الغازية، ونعمل على إعداد مشروع مواصفة حول استخدام هذه المادة وتقديمه إلى الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس.

وكانت المؤسسة العامة للجيولوجيا أعلنت قيامها بعدة تجارب تطبيقية لاستخدامه في الزراعة والصناعة، وأثبتت نجاعة استخدامه، فهل ستشهد قريباً خروج فلز الزيوليت من الدراسة والتخطيط إلى الاستثمار والتنفيذ؟

ضبط باص بلوحات سعودية محمل بالألبسة والمواد الغذائية

تضاعف معدل تهريب المواد الغذائية من وإلى سورية منذ بداية رمضان

عبد الهادي شباط

صرح مصدر في الجمارك لـ«الوطن» بأنه تم رصد حركة تهريب لعدد من المواد المدعومة (محروقات وطحين) نحو الأراضي اللبنانية عبر العديد من المناطق الحدودية بدءاً من أراضي محافظة طرطوس وصولاً إلى ريف دمشق ومروراً بالمناطق المتاخمة للحدود اللبنانية من محافظة حمص، وأنه تم اتخاذ حزمة من الإجراءات لضبط هذه الظاهرة، أهمها وضع نقاط ثابتة على أهم الممرات والمعابر التي يسلكها المهربون بحيث يكون مجال الحركة لكل مفرزة جمركية بحدود كيلومترين.

وعلى التوازي لذلك، بين أنه تمت ملاحظة ارتفاع في معدلات التهريب الداخلة للبلد خاصة المواد الغذائية مع بداية الشهر الجاري الذي يتزامن مع دخول شهر رمضان مقدراً ارتفاع تهريب المواد الغذائية خلال هذه الفترة لحدود الضعف، ومعظمها مواد غذائية وعصائر وتمور وغيرها، يأتي قسم كبير منها من الأردن ولبنان.

وفي هذا الإطار تمت مصادرة باص سعودي عند نقطة النبك الجمركية محمل بالمواد الغذائية والألبسة المهربة، وتم تنظيم قضية جمركية والمصالحة عليها من صاحب البضاعة وفق الأنظمة المتبعة في التعامل مع هذا النوع من المهربات، ويضاف لذلك ضبط مستودع في منطقة دير عطية يشتمل على مهربات منها مواد غذائية ودخان كلها ممنوعة من دخول البلد، وكذلك العديد من شاحنات التمور المهربة التي تم ضبطها مؤخراً على الطرقات، ونشرت «الوطن» بعض هذه القضايا منها شاحنتان تم ضبطهما على مدخل دمشق الشمالي فيهما تمور مخالفة للبيانات الجمركية المرفقة مع البضاعة وتم احتجازهما لإجراء الكشف عليهما من اللجان المختصة في المديرية العامة للجمارك.

واعتبر المصدر أن هناك حالة استغلال للظروف العامة التي يمر بها البلد من بعض التجار والمهربين، خاصة مع تراجع حركة النشاط التجاري وتطبيق برامج ترشيد المستوردات واقتصارها على المواد والسلع الأساسية التي يحتاجها المواطن، حيث يعمل بعض التجار والمهربين على إدخال مواد وبضائع بطرق غير شرعية مستغلين الحاجة والطلب على بعض المواد في السوق المحلية وطرحها بأسعار مرتفعة ومن دون التحقق من هوية هذه المواد ومنشئها ومدى سلامتها.

وشدد على أن العمل الجمركي في المدن وداخل الأسواق يكون حصراً بالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة وهناك توجيهات لمفارز الجمارك بضرورة الالتزام بهذه التعليمات وعدم الدخول إلى الأسواق أو المحال إلا بعد إعلام الإدارة والتنسيق مع الغرفة المعنية صناعة أم تجارة في المحافظة وحضور ممثلين عن هذه الغرف برفقة الدورية إلى المحل أو السوق وكل ذلك يكون بعد أن يتم التحري عن الحالة التي تتجه لها الدورية بشكل جيد، مبيناً أن معظم المخالفات خلال الفترة الماضية لها علاقة بالتلاعب بالبيانات الجمركية واللصاقات المثبتة على البضائع وإدخال كميات أضعاف الوارد في البيانات الجمركية المبينة على إجازة الاستيراد التي حصل عليها بعض التجار.

> عمل الجمارك في المدن يجري بالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة

وزير الصناعة يوجه بضرورة إنهاء أعمال الصيانة لمعمل سكر تل سلحب

مدير عام المؤسسة الغذائية لـ«الوطن»: ٢٥٠ ألف ليرة لطن الشوندر كسعر مبدئي

هناء غانم

تفقد وزير الصناعة زياد صبحي صباغ أمس أعمال الصيانة والتأهيل التي تجري في شركة سكر تل سلحب وذلك استعداداً لاستقبال موسم الشوندر السكري مؤكداً ضرورة إنهاء كل أعمال الصيانة بالوقت المحدد وضرورة الجاهزية الكاملة لكل الأقسام والآلات قبل نهاية الشهر السادس للعام الحالي مع بداية استلام محصول الشوندر السكري.

الطاقة التصنيعية

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد المدير العام للمؤسسة العامة إبراهيم نصرة أن محصول الشوندر السكري يعد من المحاصيل الزراعية الإستراتيجية المهمة بعد القمح والقطن وهو محصول اقتصادي مهم نظراً لدورته الاقتصادية من الزراعة والفلاحة وصولاً إلى مادة السكر ما يسهم في تأمين فرص عمل كثيرة لعدد كبير من الطاقة العاملة الزراعية الموجودة.

نصرة بين أن الطاقة التصنيعية لمعمل تل سلحب تتراوح بين ٣٥٠٠ و٤٠٠٠ طن من الشوندر يصنع منها سكر بنسبة ١٠ بالمئة، و٥ بالمئة من مادة المولاس التي تستخدم في تصنيع مادة الخميرة اللازمة لصناعة الخبز التموينى، إضافة إلى أن تقل الشوندر بشكل نحو ٢٠ بالمئة وهو الناتج أيضاً عن عملية التصنيع ويعتبر مادة علفية جيدة لمربي الماشية.

مدير عام المؤسسة ذكر أن محصول الشوندر السكري تضرر بشكل كبير خلال السنوات الماضية من حيث الإنتاج حيث خرج الكثير من المعامل عن الخدمة. والوزارة تعمل على وضع إستراتيجية مناسبة لتجاوز العقبات التي تعترض زراعة المحصول. كما تم تأمين كل ما يلزم من احتياجات ومستلزمات ليكون المعمل بأتم جاهزيته خلال الموسم الحالي.

وحول الأرقام المتوقعة حول محصول الشوندر بين نصرة أنه لا يمكن أن نحدد رقماً عن نتائج للمحصول وخاصة أن هناك موجة صقيع قد واجهتها سورية مؤخراً لكن المساحة المزروعة للشوندر قد بلغت ٢١ ألف دونم.. وقد تم فتح باب التعاقد لشراء المادة بما يواكب السوق وارتفاع تكاليف زراعته وإنتاجه ونحن في الأيام الأولى حالياً وقد تم تحديد سعر مبدئي للتعاقد للعام القادم لتسويق محصول الشوندر بنحو ٢٥٠ ألف ليرة للطن الواحد وذلك تشجيعاً للفلاحين على استئناف زراعة هذا المحصول الإستراتيجي.

> المحصول تضرر بشكل كبير خلال السنوات الماضية